توظيف فكرة المجال الحيوي في الأداء الاستراتيجي التركي بعد عام 2002
(دراسة في الأطر الفكرية لنظرية العمق الإستراتيجي)

م.د. علي فارس حميد

الملخص

تمثل نظرية العمق الاستراتيجي اتجاهاً نظرياً في فهم الأداء الاستراتيجي التركي بعد عام 2002، إذ كانت لطروحات أحمد داود أوغلو دوراً في تبني فكرة المجال الحيوي كمعطى للتفكير والانتقال باتجاه الفاعلية السياسية في البيئة الاقليمية والدولية. وارتبط هذا المبدأ بقدرة النظرية على توظيف المروثات التأريخية والحضارية في بناء استراتيجية خاصة بتركيا في هذه المرحلة.

المقدمة

لا يختلف الباحثون في أن فكرة المجال الحيوي كانت ومازالت تعد من أهم الأطر النظرية في الدراسات الجيوبوليتيكية، بكونها تمثل الفكرة المحورية التي تدور حولها معظم نظريات القوة سيما تلك التي تتعامل مع توسيع وتنمية نطاق القوة والنفوذ. واستنادا إلى هذه الأهمية فان الدول التي تفكر في المجال الحيوي تبدأ بالبحث عن ما يزيد من قوتها والذي يدفع باتجاه تعاظم نفوذها، وهذا ما يؤدي الى أن يكون لها دور فاعل في مناطق النفوذ محاولةً تحقيق بعض المعطيات التي من شأنها إحكام سيطرتها على هذه المناطق. واستنادا إلى ذلك جاءت الدراسة لتتعامل مع توظيف فكرة المجال الحيوي في التفكير الاستراتيجي التركي بعد عام 2002 ، أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في

تركيا وما تشكله المقاربات النظرية لنظرية العمق الإستراتيجي من مجال للممارسات السياسة الخارجية التركية تجاه المناطق التي تشكل مجالاً حيوياً لتركيا، والتي تمثل مصدر العمق الإستراتيجي لفاعليتها الإستراتيجية تجاه التفاعلات الدولية.

إشكالية الدراسة: تثير دراسة المجال الحيوي كاطار سياسي للأداء الاستراتيجي التركي في ضوء المقاربات التي طرحتها نظرية العمق الإستراتيجي، اشكاليات متداخلة ومعقدة لعل في مقدمتها صعوبة التمييز بين استراتيجية الجذب والربط التي تبنتها الأطر النظرية للمجال الحيوي التركي بعد عام 2002 ومايتصل بها من سياسات تصفير المشكلات، وبين استراتيجيات الصدام والمواجهة التي أصبحت مناسبة لطبيعة التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ إحتلال العراق ولغاية الأزمة المستمرة في سوريا، فضلاً عن التداخل بينها وبين الأطر النظرية التي قد تمثل اشتقاقات جديدة بالنسبة لها. فنظرية العمق الإستراتيجي تتبنى وسائل وآليات تختلف في محتواها النظري عن الأسس التقليدية التي سادت النظريات الجيوبوليتيكية في مراحل سابقة أو التي سادت الأداء الإستراتيجي التركي قبل عام 2002، بمعنى إنها اعتمدت على ركائز وأطر جديدة من حيث الوصف والتطبيق معتمده في الوقت ذاته استعارات نظرية ومنهجية من مظاهر وسياسات جديدة ارتبطت بطبيعة التفاعلات الدولية بعد الحرب الباردة.

فرضية الدراسة: تتعامل الدراسة مع فرضية محتواها إن المجال الحيوي هو ركيزة أساسية في الأداء الاستراتيجي التركي، وأن الأطر الفكرية لنظرية العمق الإستراتيجي قد صاغت أبعاداً جديدة في طبيعة التفكير التركي حيال مناطق النفوذ بعد عام 2002، أثرت بشكل كبير على طبيعة السياسات التي تتبناها تركيا

حيال التفاعلات المحيطة بها، فضلاً عن أنها قد ساهمت في زيادة فاعلية الأداء الإستراتيجي التركي تجاه مناطق الحدود التي تستهدفها النظرية.

وربطاً بهذه الفرضية فان جملة من التساؤلات تثار بهذا الجانب في مقدمتها:
أولاً: ما المقصود بالمجال الحيوي من الناحية النظرية؟. وماالاضافات التي قدمتها نظرية العمق الاستراتيجي إلى فكرة المجال الحيوي التركي؟.
ثانياً: كيف تعاملت تركيا مع تطبيقات نظرية العمق الإستراتيجي في أداءها الإستراتيجي؟
ثالثاً: هل أن تطبيقات العمق الإستراتيجي قد أدت إلى تفعيل الأداء الإستراتيجي التركي أم تراجعه؟

وقد إعتمد الباحث في دراسته على تحليل المقاربات الفكرية لنظرية العمق الإستراتيجي وتقييمها من أجل تحديد طبيعة الإنعكاسات التي تركتها هذه النظرية على الأداء الإستراتيجي التركي بعد عام **2002**م.

المطلب الأول: في معنى المجال الحيوي

من الصعب أن يتعامل الباحث مع مفهوم المجال الحيوي من الناحية النظرية بنفس الأسس التي تم اعتمادها المنظرين في الجيل الأول، فالمجال الحيوي كمعطي يختلف من حيث التوصيف عن الأطر المفسرة له وذلك بسبب الانتقالات المتبدلة لمعنى القوة من الناحية النظرية والتطبيقية وبالتالي فان التعامل مع القوة على إنها القدرة القابلة للتأثير تحتاج الى صياغات جديدة تتناسب مع فهم معنى المجال الحيوي.

أولاً: مفهوم المجال الحيوي: صياغة المفهوم والبعد النظري

ترتبط فكرة المجال الحيوي من الناحية النظرية المستندة إلى إن الدولة هي كائن حي ينبغي أن ينمو ويكبر بحسب احتياجاته، وهذا الارتباط بين النمو والقوة من جهة والتوسع من جهة ثانية يعطي المجال الأكبر لمبدأ التوسع الإقليمي كمقدمة ضرورية لبقاء الكيان السياسي واستمراره، وهذا ما تبناه " فردريك راتزل" صاحب النظرية الجيوبوليتيكية الذي يرى بأن المساحة الواسعة للدولة تعمل على ضمان استمرارها وسلامتها[1].

الى جانب ذلك يرى " كارل هاوسهوفر" إن الدولة يجب أن تتوسع وإلا ستموت وبهذا المعنى يعطي هاوسهوفر معياراً مهماً في ضرورة التوسع والتي ترتبط بفكرة المجال الحيوي من حيث المجال التطبيقي لها[2].ويتعامل المجال الحيوي مع ما يطلق عليه في الأدبيات الجيوبوليتيكية بالحيز المكاني الذي تشغله الدولة بجميع ما يشمله من معطيات سكانية وموارد وحجم الإقليم ومدى قناعة جميع ذلك للدولة بالدرجة التي قد تضعها أمام إستراتيجية دفاعية أو هجومية تستهدف فيها الحفاظ على مكانتها والدفاع عنها أو هجومية تسعى من خلالها إلى التوسع أو تغيير الوضع الراهن[3].ومن المؤكد إن هذه الحركة التي تسعى اليها الدولة كنطاق لحيزها الجغرافي هو ليس عشوائي أو مفتقر الى رؤية وهدف، وإنما ترتبط هذه بأهداف ومقاصد سياسية تتعلق برؤية الدولة بمفهومها الشامل ككيان ضمن بيئة اقليمية معينة[4].

ومن خلال المقارنة بين النظريات الجيوبوليتيكية نجد إن النطاق الذي تتحرك من خلاله جميع النظريات هي خاضعة بالأصل إلى فكرة المجال الحيوي مع الاختلاف بشأن الموقع أو الاتجاه الذي يشمله هذا المجال، بمعنى الاختلاف في الزوايا التي تتحرك من خلالها الدول لتحقيق النفوذ، فنظرية "ماكندر" على سبيل المثال ركزت بشكل كبير على منطقة القلب بعكس آراء

"سبايكمان" الذي اعتمد على الأطراف، وكلاهما ارتكزا على معيار القوة البرية بعكس النظرية البحرية والجوية التي تعتمد على أنواع جديدة من القوة، إذ تميل إلى معايير جديدة من الوصف الكلي لمعنى القوة تنتج في محصلتها النفوذ والتفوق واتساع المساحة الداخلة في نطاق سيطرتها، فاليابسة (أي النطاق البري للأرض) لم تعد يمثل القوة بالمفهوم الشامل إنما تطورت الوسائل بدخول معطيات وأطر جديدة على أصل النظرية.

ومن المؤكد إن الافتراضات الأساسية لفكرة المجال الحيوي تقوم على أساس التوسع وهذا ما يعد الارتكاز المحوري للنظرية بيد إن الأدوات والوسائل المحققة لهذا التوسع تنتقل بحسب المتغيرات الخاصة بالقوة من حيث التوصيف والقياس.

ثانياً: المجال الحيوي:- (الانتقالات الفكرية والمقاربات النظرية الحديثة)

تتأثر النظرية في العلاقات الدولية بتعددية الافتراضات التي تحيط بها والتي تستند أساساً إلى التبدلات المحيطة بالبيئة الإستراتيجية، فالتبدل في الوسائل كنتيجة لتطورات التفاعلات الدولية يعيد صياغة المفاهيم ويترك أثره على بقية المفاهيم المرتبطة بها، فالسيادة والعولمة صاغت مقاربات جديدة في العلاقات الدولية أثرت على مفهوم القوة والحرب والصراع الدولي..الخ.

فضلاً عن ذلك فقد كان لإنتهاء الحرب الباردة أثراً كبيراً على نتاج ثورة جديدة من المفاهيم والنظريات وصياغات جديدة في مستوى النظرية نتيجة لانتقال النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية ثم الهيمنة، فضلاً عن الاطروحات الفكرية الجديدة كصدام الحضارات ونهاية التأريخ التي تعكس مجالاً جديداً للتنظير السياسي الدولي. وهذا ما يجعلنا أن نكون أمام معادلات جديدة من حيث التنظيم بين المفاهيم. وما يعزز من هذا الانتقال الفكري بشأن

المجال الحيوي ما أسماه المفكر الامريكي "جون لويس جاديس" بالقواعد التي تمثل مبادئ إجرائية قائمة على مجموعة من الفروض (سياسية، أمنية، جغرافية، اقتصادية) وهي تتضمن تحديدات لمصالح الدولة وكذلك مصادر التهديد[5].

1- العولمة معيار جديد لفهم المجال الحيوي

تعد العولمة بالمعنى الذي يراد منه التوحيد القياسي للعالم والذي يشتمل على الأفكار والمقاربات الخاصة بالأطر النظرية والفلسفية للعولمة والتي تمثل أحد نتاجاتها ما يشير إليه فرانسيس فوكوياما " مع اقتراب القرن الحادي والعشرين تشهد المؤسسات السياسية والاقتصادية في العالم تقارباً ملحوظاً نتيجة لإقبالها على تبني اقتصاديات السوق الحر ومحاولة الاندماج في بوتقة النظام الرأسمالي[6].

إن هذا التقارب المتجه نحو لتوحيد القياسي القائم على خلق أنماط فكرية متشابهة من شأنه أن يساهم في توسيع نطاق النفوذ والسيطرة الجيوسياسية العالمية، إذ ان تبدل معطيات القوة بهذه الشمولية يساعد على ايجاد قنوات بديلة للسيطرة تبدأ من التأثير على الكيفية التي يفكر بها القادة في العالم وكذلك الشعوب. وبنفس الاتجاه يشير "توماس فريدمان" الى إن العولمة تعد أحد مظاهر مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي أعلى مراحل التطور البشري والانساني والتي ستؤدي الى خلق نظام عالمي موحد خالي من الصراعات والتنافس ويقضي على الاستبداد[7].

وعلى الرغم من اتساع مجال النظريات التي تستهدف العولمة كإطار مفاهيمي يختص بإيجاد أنموذج فكري فان الصعوبات والتحديات التي تواجه

تحقيق هذا التجانس معقدة ومتداخلة وهي تعكس عملية شاقة من حيث الوصف فالحالات القائمة على التنافس والصراع والتضاد الأيديولوجي من الصعب إخضاعها إلى عناصر التجانس وهذا ما يمثل التفسيرات التي قدمتها نظرية صدام الحضارات لصمؤئيل هنتنغتون[8].

وكنتيجة لهذه الصعوبات والتحديات التي قد تعترض الانتقال بالعولمة الى المقاربة الجديدة (أي المجال الحيوي) فقد اعتمد المختصين والمنظرين على مبدأ الاعتمادية الذي يأطر حالة التعددية من حيث المجال والعلاقة، وهذا الاعتماد المقابل للتعددية من شأنه أن يوجد حالات الترابط الذي يمثل مرتكز العولمة[9]، وهو ما يجدد طريقة التفكير بخلق القواعد والمرتكزات التي من شأنها الانتقال باتجاه الاعتماد والترابط.

وبالتالي فان الانتقال من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي واحداً من المرتكزات الجديدة لمفهوم المجال الحيوي، وإن كان البعض يربط هذا الانتقال بالتحول الذي أفرزته أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتي تمثل المجال التطبيقي لنظرية العولمة، إذ يشير حسن الحاج علي الى إن هذه الأحداث قد أفرزت الكثير من التحولات في التفاعلات الدولية أدت الى الانتقال من الجانب الجيوستراتيجي إلى الجانب الثقافي[10].

وبالتالي فان فهم العولمة بهذه الصياغات تقدم المنحى الجديد للتحولات والتبدلات التي يشهدها العالم سواء في أوروبا باتجاه التكامل والاندماج، أو التغيير في منطقة الشرق الأوسط والذي قد يؤدي إلى إيجاد نماذج متشابهة من الناحية الفكرية بعد المرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة، فهذه المقاربات تؤمن الافتراضات الأساسية لنظرية المجال الحيوي وهذا من شأنه أن

يعطي اتجاهاً جديداً للتفكير في مجال السياسات التوسعية والهيمنة التي تتسم بها التفاعلات الدولية بعد الحرب الباردة.

2- العمق الاستراتيجي: (نظرية المجال الحيوي التركي)

لم تكن نظرية العمق الاستراتيجي إتجاهاً نظرياً في العلاقات الدولية بقدر كونها نظرية للتعامل مع المتغيرات والظروف الدولية بعد عام 2002م وأن تنشأ جانباً جديداً من الاتجاه النوعي في أهداف السياسة الخارجية التركية والأداء الاستراتيجي التركي حيال المناطق التي تم تأطيرها في نطاق العمق الاستراتيجي، فالأطر النظرية التي تعامل معها "أحمد داود أوغلو" استندت بالإضافة إلى المعطى الجغرافي للجانب الثقافي والذي يشغل الحيز الأكبر في هذه النظرية.

يشير أوغلو إلى إن السياسة الخارجية التركية لم تبذل جهوداً كافية بشأن استمرار الصلات الثقافية مع البلقان كما إنها اتبعت سياسة سلبية أمام الميراث العثماني والثقافة الإسلامية في بلغاريا واليونان بشكل خاص، وهذا الأمر هو نتيجة لعدم بناء سياسة صحيحة بين الثقافة الداخلية ومساحات تأثيرها الخارجي[11].

ووفقاً لذلك فان نظرية العمق الاستراتيجي التي تبناها أوغلو تمثل عملية استحضار للموروث التأريخي والحضاري من خلال الميراث العثماني والاعتماد عليه كبنية محددة للانتقال من الهامشية الى المجال الحيوي والمحوري عبر مدخل الجذب الثقافي والحضاري وهذا ما يبدوا مقبولاً من حيث التفكير والترتيب، إذ يشير "ستيفن كينزر" الى إن الدبلوماسيين الأتراك يتمتعون بجاذبية عالية في أدوار الوساطة وكذلك بالترحيب من قبل أغلب الأطراف[12].وبهذا المعنى فان التحرك الدبلوماسي المرحب به والمعبر عنه بالجاذبية يوسع من مجال النفوذ الذي تستهدفه الذهنية الاستراتيجية التركية حيال البيئة الداخلة ضمن

مجالها الحيوي، فهذه الجاذبية لم تكن معروفة قبل 2002م وهي مرتبطة بالشكل الذي تبناه أوغلو للأداء الاستراتيجي لدولته.

يشير المختصين الى إن أوغلو قد وضع اطاراً نظرياً للسياسة الخارجية يتسم بالحركة والجاذبية وهذا ما يعد من الناحية الواقعية ذو تأثير كبير على شرائح واسعة في تركيا سيما والتبدل الذي اتسمت به الإستراتيجية التركية وبالأخص في مجال تدوير الزوايا والاهتمامات الثقافية والاقتصادية، وهذا ما يشير الى حركة الانتقال التي تشهدها تركيا في النطاق والرؤية والتي تضفي معياراً جديداً للمجال الحيوي من الناحية النظرية[13].

وترتكز التفسيرات التي تبناها أوغلو الى قابلية القوة الناعمة على التأثير والمدعومة بالنفوذ الجيوسياسي والثقافي والتأريخي دون أي مشاكل مع البلدان المحيطة بها[14]، ويستعين أوغلو في تفسير العمق الاستراتيجي الى معطى الحضارة، إذ يرى إن ما يجري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي هو ليس تعبيراً عن انتصار الرأسمالية ولا عن نهاية التاريخ إنما هو تعبير عن تحول حضاري واسع المدى وبموجب هذا التحول ينزاح المركز الحضاري الأطلسي الأمريكي وتحاول القارة الأوربية العجوز حسب تعبيره استرداده مرة أخرى، كما تحاول أسيا (المركز الباسفيكي) بناء هذا المحور بقيادة الصين واليابان والهند، كما يحاول العالم الإسلامي من خلال حركات الإحياء الإسلامي أن يبني محوراً حضارياً جديداً مرتكزاً على تماسك رؤيته للعالم[15].

إن صياغة نوعية جديدة من من الأداء حيال القضايا التي كانت تشكل جانباً من الاهتمام القومي يعطي صورة عن أنموذج التحرك الاستراتيجي في التفكير التركي وفقاً للعمق الاستراتيجي، فالتعامل الجيوثقافي عبر استحضار الموروث العثماني وتسويقه لأغراض التوسع من حيث المبدأ ترسم ملامح الحالة

المراد تشكيلها وهذا ما يفسر دلالة الأداء الاستراتيجي التركي حيال المناطق المستهدفة. فضلاً عن إن إجراء مقارنة بين العولمة والعمق الاستراتيجي يعطي نفس النتائج لتشابه المقدمات مع خلاف اتجاه التوظيف، فالعولمة ذات سمة عالمية مرتبطة بخلق أنموذج فكري في حين إن العمق الاستراتيجي يستند الى مجالات مرتبطة بالمبدأ التاريخي وبمنحى أقاليمي، وكلاهما يستهدف الجذب من حيث التأثير.

المطلب الثاني: دلالات العمق الاستراتيجي

تشكل نظرية العمق الاستراتيجي مجموعة من الأطر المنهجية لعقيدة صانع القرار التركي حيال ما يستهدفه من عوامل ومتغيرات في البيئة الاستراتيجية، فالعمق الاستراتيجي كنظرية ترتكز على مجموعة من الدلالات منها ما يتعلق بترويج الأنموذج التركي فضلاً عن مايخص الأداء الاستراتيجي عبر إدراك المجال الحيوي لتركيا، وبالتالي فقد خصص هذا المطلب لدراسة دلالات العمق الاستراتيجي كنظرية منهجية للأداء الاستراتيجي التركي.

أولاً: الجاذبية والاعتماد على الذات

منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002م والحديث يتسع عن مشروع العثمنة الجديدة والعثمانيون الجدد ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن مقاربات تاريخية ومنهجية تسعى الى تأطير البنية التي سوف يتعامل من خلالها الأتراك مع البيئة المستهدفة، تشير الكتابات الى ان العثمانية القديمة تختلف عن العثمانية الجديدة التي تأطرت مبرراتها في نظرية العمق الاستراتيجي، فالعثمانية القديمة كانت تكمن العداء المباشر للامبراطورية البريطانية في حين ان مشروع العثمنة الجديدة قائم على أساس التحالف التركي الانجلوأمريكي والذي

يمثل الانقلاب الهام في وظيفة تركيا الجديدة وهو ما يحدد الهوية الجيوسياسية للعمق الاستراتيجي من حيث الوظيفة [16].

ان مدى التأثر بهذا التقارب قد عكسته ردود الفعل التي صاغتها مواقف دول المجال الحيوي بالنسبة لتركيا، فالغنوشي يرى ان حزب العدالة والتنمية ملهماً وقد قال عند حضوره مأتم "نجم الدين اربكان" في أسطنبول 2013 واصفاً اياه ليس فقط صديقاً بل أخ كبيراً وقال " إن التونسيين كانوا يتعلمون من التجربة التركية وخصوصاً السلام الذي توصلوا اليه في المنطقة بين الاسلام والعصرنة [17].

تتبنى نظرية العمق الاستراتيجي انتقالات مهمة بشأن الدبلوماسية والعقيدة الدبلوماسية القائمة على أساس توظيف دور الجغرافية في تعزيز قوة الدولة القومية، ومن هذا الأساس فإن ما يطرحه "هنتنغتون" في صدام الحضارات حول دور تركيا وإمكانيتها في أن تكون جاهزة لتتخلى عن دور المتوسل بالغرب بشأن طلب عضوية الاتحاد الأوروبي وأن تعيد بناء دورها التاريخي الرفيع والأكثر تأثيراً كزعيمة إسلامية ومناوئة للغرب يعد واحداً من المقاربات الاستراتيجية التي تتبناها النظرية حيال الشؤون الخارجية [18].

وكذلك فانه من غير الممكن أن نتعامل مع نظرية العمق الاستراتيجي على إنها المبرر النظري لحركة السياسة الخارجية التركية من دون التعامل مع أطر المنهجية السياسية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فالسياسة التي تبناها الحزب تهدف الى صياغة مقاربات متجانسة مع هذه النظرية، حيث إن المبادئ التي ينطلق منها أردوغان تعتمد على مبدأ الجمهورية المركزية والمتضامنة، فضلاً عن تفسير العلمانية برؤية حيادية الدولة تجاه المعتقدات والتي اعتبرها أردوغان ضماناً للديمقراطية[19].

وهذا بدوره ساهم في تعزيز مقدرة حزب العدالة والتنمية على صياغة تكتيكات تدعم نظرية العمق الاستراتيجي من خلال تعديلات دستورية تم الاستفتاء عليها ساهمت بشكل واضح في تقوية أداء صانع القرار التركي على حساب المؤسسة العسكرية التي كانت تشكل معوقاً أمام أي استراتيجية أو سياسة تتعارض مع المبادئ الكمالية[20].

ومن أجل أن يكون منحى الاستعداد السياسي في القمة بدأت السياسة الخارجية التركية ومنذ عام 2002م بتبني سياسات تستهدف الانتقال باتجاه الاستقلالية كما يرى البعض، إذ يشير نائب الرئيس الأمريكي الأسبق "ديك تشيني" إلى إن تركيا سوف تشهد تحولاً واسعاً في دورها ونمط علاقاتها مع دول المنطقة لأسباب تتعلق بفوز حزب العدالة والتنمية سيما والاحتمالات الكبيرة في احتمالية رفض نشر فرقة المشاة الرابعة من الجيش الأمريكي عبر تركيا مما يجعلنا أن نضطر إلى إرسال الفرقة عبر الكويت[21].

علاوةً على ذلك يرى "الستير كروك" الى إن السياسة الخارجية التركية تشهد تحولاً واسعاً سيما من خلال الاتفاقيات المميزة التي توقعها مع العراق وايران وتونس ومصر والتي تدخل في نطاق الانتقال وترتيب أدوار القوى الإقليمية والتي قد تشمل حق الاعتراف بتخصيب اليورانيوم التي بدأت ملامحها في الاتفاق الثلاثي الذي شمل تركيا وايران والبرازيل[22]. وإن لم تكتمل مداخل بعض هذه الاتفاقيات الا انها تؤشر باتجاه المنحى الذي تستهدفه الاستراتيجية التركية حيال المنطقة. الأمر نفسه الذي جعل البعض يتعاملون مع تركيا على انها تحضر لمكانة اقليمية جديدة بعيدة عن الطموحات السابقة، إذ يشير الباحث في معهد واشنطن "سونرچاغاپتاي" في مقالته "عالم تركيا ما بعد الاتحاد الأوروبي" الى طبيعة الانجازات التي حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية فضلاً عن النمو

الواضح في المجال العسكري والسكاني والاقتصادي الذي يجعل الانضمام الى الاتحاد الأوروبي أحد أحلام الماضي[23].

ويقترب هذا المنحى من التفسير النظري الذي طرحه راتزل، فالنمو الذي يستهدفه المجال الحيوي مرتبط بتوسيع قاعدة التأثير والقوة وهذا ما يعطي تفسيراً لتوسيع القاعدة الأرضية للنمو، فالاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع العراق ومصر وتونس تنقل نمطاً من الإدارة والنفوذ التركي في تلك الدول وهذا ما تبدو ملامحه واضحة في العلاقات التركية العراقية من خلال كردستان أو التركية المصرية من خلال الأخوان المسلمين (قبل تولي السيسي السلطة) وشركات الاستثمار التي تتبنى محاولة نمذجة العلاقة مع تركيا.ويشير في هذا الشأن الأستاذ الدكتور "أحمد نوري النعيمي" إلى إن أهداف السياسة الخارجية التركية تقوم على ثلاث مبادئ [24]:

1. البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق ثابت ومتوازن.
2. التنمية الاقتصادية.
3. إقامة علاقات واسعة والاندماج مع الغرب.

ويمثل الهدف الأخير الاعتماد على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار كالحالة مع دول البلقان والشرق الأوسط والقوقاز فضلاً عن أسيا الوسطى.

ثانياً: الادراك السياسي لنظرية العمق الاستراتيجي

إن انتقال الصياغات النظرية للعمق الاستراتيجي إلى مرحلة الأداء الاستراتيجي تتطلب مجالاً للتحرك وقد صاغ " أوغلو" مناطق التحرك بالاعتماد إلى الخصائص الجيوسياسية فضلاً عن الجيواقتصادية والجيو ثقافية لتشكيل

وحدة متكاملة من حيث التأثير مع استيعاب العامل الزمني والتاريخي للمجتمعات[25].

ويعتقد العديد من الباحثين إن البؤرة المركزية في المجال الحيوي التركي تتمثل في "الإسلام السياسي" والذي يعد نقطة الانطلاق في الأداء الاستراتيجي التركي، وهذا ما يفسر الوحدة التكاملية الجيو ثقافية والسياسية التي يتحدث عنها أوغلو من حيث الوصف وهو يستند إلى معطيات واقعية في البيئة الإستراتيجية المحيطة بتركيا[26].

ومما لا شك فيه إن مثل هذه المعطيات تساهم في بلورة الذهنية الإستراتيجية التي تستند الى إدراك وظيفة الدولة الجديدة، وهو ماعبر عنه رجب طيب أردوغان بالحديث "إن العرب والأتراك مثل أصابع اليد الواحدة والعلاقة بينهم علاقة الظفر باللحم، إن تركيا لا يمكنها العيش بدون العرب وبدون العرب لا معنى للعالم، وهذا من شأنه أن يدفع باتجاه نقطة محورية تنسجم مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية بعد ثورات "الربيع العربي"، فضلاً عن ذلك يشير أوغلو في مقابلة له مع صحيفة واشنطن بوست في عام 2010 إلى منحى الإدراك السياسي للمجال الحيوي" لماذا يحق لبريطانيا أن تتزعم مستعمراتها السابقة في إطار منظمة الكومنولث ولا يحق لتركيا التطلع إلى تزعم الدول التي كانت في السابق جزءاً من الدولة العثمانية[27]. فضلاً عن اللغة المتكررة التي يعبر فيها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عن انه سليل العثمانيين[28].

يعترف أوغلو إن رؤية تركيا لمجالها الحيوي ما يزال حبيس القوالب الضيقة ومع ذلك فانه قد تبنى مجالاً لتحديد البنية الخاصة بالحيز الجغرافي الذي تدور حوله إستراتيجية تركيا للشؤون الخارجية، ويعتبر أوغلو الحدود البرية

القريبة من تركيا تتطلب تحقيق موضوع الانسجام في الخصائص الموضوعية من خلال الخصائص الجيوثقافية والجيواقتصادية، فتركيا جزءاً من هذه المناطق والتي لا يمكن فصلها عنها لا من حيث التراكم التاريخي أو الموقع الجغرافي وهو يقصد من ذلك منطقة البلقان[29].

ويرتبط هذا الاعتقاد بكون المنطقة من أهم مناطق الأزمات السياسية في العلاقات الدولية وهي تمثل كذلك منطقة الحزام الأساسي الذي ينحدر من سهوب قارة أوراسيا الأساسية إلى البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن أهميتها الجيوثقافية، ويعتقد أوغلو إن التحرك باتجاه البلقان ينبغي أن يعتمد على المجموعات المسلحة التي خلفتها الدولة العثمانية وهي تمثل منطقة حيوية بهذا المعنى[30].

وحيال الشرق الأوسط فقد تأطرت إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط بأنموذج يرتبط بالوضع الجيوسياسي والذي يدفعها إلى التعامل من مبدأ الجوار الجغرافي على أساس المبادرات وتوحيد التحديات[31]. الأمر الذي دفع بوصف هذه المنطقة على أنها الحديقة الخلفية التي لا غنى عنها ويتناولها أوغلو ضمن إطار المنطقة البرية القريبة من الجمهورية التركية[32].

أما بالنسبة الى منطقة القوقاز فإنها تعد من المناطق بالغة الأهمية لكونها منطقة تقاطع للهجرات المختلفة فضلاً عن البنية العرقية واللغوية المتشابكة والتي نتجت بسبب استمرار هذه الهجرات، ويطغي على الوحدة القرارية التركية التفكير بهذه المنطقة على إنها نطاق متكامل لعوامل جيواقتصادية أساسية مرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط عبر أنابيب نقل النفط المخطط لها مستقبلاً[33]. ولم يكن هذا التوصيف بمعزل عن إغراءات قادرة أن تجذب المشاعر الإقليمية نحوها، فكما يشير "هيو بوب" إلى إن تركيا هي دولة ديمقراطية قوية ولديها رئيس منتخب

ويبدو بحق إنه يتكلم بنبض الشارع التركي فضلاً عن تأييدها بشعبية تمتد من أفغانستان الى المغرب واقتصاد تبلغ قيمته ما يقارب نصف قيمة اقتصاد البلدان العربية مجتمعة [34].

ولأجل تقوية النفوذ التركي في أسيا الوسطى فقد بادر الأتراك إلى الإعتراف بالجمهوريات المستقلة في أسيا الوسطى مع بدء الإعلان عن إستقلالها عن روسيا، فضلاً عن عقد إتفاقيات مشتركة مع الدول الأساسية في هذه المنطقة، وفي مقدمتها (اوزبكستان، كازخستان، تركمانستان، قيرغستان، طاجكستان، اذربيجان)، ومع ذلك فإن الإندفاع التركي في هذه المنطقة مايزال مقيداً بجملة من التحديات من أبرزها الدور الإيراني والروسي الذي مايزال يسعى إلى تمكين وجوده فيها[35]. وتسعى تركيا بإندفاعها نحو آسيا الوسطى والقوقاز الإنتقال من أطراف أوروبا لتكون في مركز القلب، علاوةً على إيجاد واقع سياسي وإقتصادي جديد في أوراسيا، والتي تحظى في ذهنيتها الإستراتيجية بأهتمام متزايد ليس فقط بما تتوافر عليه من أمكانات كبيرة لأنتاج الطاقة حسب، وانما بعدها أحد الممرات الأساسية للتجارة وطرق النقل التي تربط الشرق بالغرب[36].

واستناداً الى ما تقدم فان الارث العثماني وما يرتبط به من موروث تأريخي وحضاري يمثل جوهر الارتكاز الذي يعتمد عليه الادراك السياسي التركي بشأن المجال الحيوي وهذا ما ارتبطت به الأطر النظرية الخاصة بهذا الشأن.

المطلب الثالث: الأداء الاستراتيجي التركي بعد عام 2002 (اختبار الفرضيات)

أثارت تحولات الحراك العربي والسياسات التي تبنتها تركيا منذ عام 2002م صورة جديدة لمكانة تركيا الجديدة في منطقة الشرق الأوسط تحديداً ومناطق الجوار الجغرافي الأخرى بشكل يلفت الانتباه حول المدى الذي سوف تستمر به تركيا بهذه السياسة. فضلاً عن الإجراءات السياسية والقانونية التي

تبنتها النخب التركية من أجل تقوية قدرة صانع القرار على تنفيذ الطموحات الإستراتيجية.

ومنذ بداية استلام السلطة في عام 2002 بدأت الدبلوماسية التركية تدعو الى عقد روابط أوسع مع جميع الدول القريبة من مجالها الحيوي باستثناء أرمينيا (بسبب عدم اعتراف الأتراك بالابادة الجماعية التي ارتكبت بحق الأرمن من قبل الامبراطورية العثمانية) وسعت منذ عام 2005 الى مشاريع اقتصادية تدعو الى توجيه المكاسب النفطية الى استثمارات في الدول الاقليمية، فضلاً عن وجودها كعضو مراقب في الجامعة العربية[37].

وعلى الرغم من إن عقيدة الأمن القومي التركي وبالأخص في الشؤون الخارجية ترتكز على تحالف تأريخي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في إطار حلف الناتو، فضلاً عن المبادئ المقدسة المورثة من ركائز أتاتورك، إلا إن تعديل الدستور في استفتاء 12 أيلول 2010 المتضمن تعديلات تخص تطور العلاقات المدنية–العسكرية والدمقرطة والعلاقات الاثنية فضلاً عن وثيقة الأمن القومي أو ما يعرف باسم "الكتاب الأحمر" والذي تضمن تعديلات لمفهوم الأمن القومي التركي في تشرين الأول 2010 من خلال تعديل لطبيعة التهديدات الداخلية للأمن القومي من الأصولية الإسلامية إلى المنظمات الراديكالية والإرهابية كما تغيرت مصادر التهديد بإسقاط اسم سوريا وروسيا وإضافة إسرائيل إلى هذه القائمة[38]. فضلاً عن ذلك لم تنصرف الوثيقة إلى التهديدات الإقليمية التي من شأنها أن تخلق حالة التحدي كما هو الحال مع إيران أو اليونان بل وصفت إسرائيل بكونها خطيرة وهي سبب عدم الاستقرار في المنطقة[39].

ويعتقد الباحثون إن من أبرز مناطق النفوذ التي استهدفتها الإستراتيجية التركية هي السياسات التي تبنتها حيال القوقاز المستندة الى مسارات ثقافية تتمثل في بناء المدارس والجامعات وتزويد العسكريين بالتعليم والتدريب في الكليات وبناء شبكات وخطوط أنابيب جديدة للطاقة وتوفير معرفة أوثق بتركيا واللغة التركية خصوصاً حيال دول مميزة كأذربيجان[40].

مع ذلك فان طبيعة التبدل الذي اتسمت به سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط لم تكن تتفق بشكل كامل مع الثوابت التي تبناها مجلس الأمن القومي التركي لاسيما حيال سوريا والتي أظهرت فيها نزعة مذهبية في خطابها، في حين إنها كانت تناغم تام مع السياسة الأمريكية خصوصاً فيما يتعلقب التنسيق في ملفات التغيير الذي شمل كل من ليبيا ومصر أو حتى في حالة سوريا مع تأكيد وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" في تشرين الأول 2011 بقوله "ان تركيا أخذت مكانها في المعسكر الغربي"[41]، فضلاً عن الصياغات المشتركة بين تركيا وإسرائيل والتي تساهم إلى حد كبير في معالجة الكثير من المشكلات والأزمات المشتركة بينهما كما هو الحال مع سوريا حيث المشاكل الحدودية بين تركيا وسوريا وقضية الأكراد فضلاً عن مشاكل المياه العالقة بين الطرفين بحيث ان تركيا تتهم سوريا بتدريب وتسليح عناصر حزب العمال الكردستاني، أما على الصعيد الإسرائيلي فان سوريا تمثل محطة مهمة في إستراتيجية الأمن القومي الخاصة بها وعلى هذا الأساس فان الاتفاق التركي والتحالف المشترك يؤدي أدواراً مهمة في التفاعلات الإقليمية[42].

وقبل الحراك السوري كانت تمثل سوريا الدولة التي مكنت تركيا من دخول المنطقة العربية، حيث الوجدان والثقافة العربية تمثلت بصورة الحصان الأبيض أو المجنح كما يشير الأستاذ "محمد نور الدين" وكانت تمثل نجاحاً

لاختبارات العمق الاستراتيجي خصوصاً، لكن مع اتساع الحراك الداخلي والمعارضة السورية اختلف الأمر كثيراً وتحولت من دبلوماسية منضبطة إلى سياسات عشوائية خسرت فيها تركيا العمق الذي حققته [43].ويبدو إن تركيافي هذا المنحى قد ربطت إستراتيجيتها بالطموحات الأمريكية التي تستهدف التغيير في حالة سوريا ووظيفتها الاقليمية، وعلى الرغم من احتمالية التبدل في وظيفة سوريا الإقليمية إلا إن تركيا لم تربح كثيراً في هذه المعادلة خصوصاً إذا ما أستمر النظام السوري وإن كان بوظيفة جديدة.

كما أن سوريا قد أثرت بشكل كبير على مكانة تركيا كلاعب فاعل في المنطقة خصوصاً في مجال التقارب الإيراني الأمريكي أو القيام بوظيفة الوسيط بينهما في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب، وهذا نتيجةً للتصادم الذي اتسع نطاقه بسبب موقع سوريا من كلا الطرفين، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لا تسمح بأن يحتل أحداً دور الموازن الإقليمي غيرها[44]. وهذا بدوره أثر على الفاعلية الإستراتيجية لمجال تطبيق النظرية فبدلاً من أن تكون سوريا مجال النفوذ التركي تحولت مجالاً للصد إلا إذا ما حدثت تغيرات تساعد الأتراك على إعادة رسم خارطة التفاعل الجيوسياسي من جديد.

ومع ذلك فالحسابات المنطقية لإستراتيجية تركيا الإقليمية لا تخضع إلى معطى ثابت كما في التحليل السابق، فإن لم يمكن إخضاع سوريا الى أهداف الولايات المتحدة قد تسعى الادارة الأمريكية الى إجراء إصلاحات بنيوية ومرحلة انتقالية تؤمن فيما بعد اقامة نظام اكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية وهنا فان اول ما يتبادر إلى الذهن ان تدور سوريا في محيط الأتراك وهذا ما لابد أن يدركه صانع القرار في تحرك المصالح المتفاعلة في البيئة الإقليمية، ومن جانب آخر فان الضاغط الإقليمي يشكل بعداً اساسياً على حركة الدولة حيث الترابط

المصلحي والقيمي قد يدفع بتركيا الى ان تنتبه على مكاسب بعض الفئات في العراق لانها تشكل ضاغطاً أو مردوداً سلبياً على الاستقرار الداخلي في تركيا كما هو الحال مع الأكراد كمتغير داخل في الحسابات المنطقية لصانع القرار التركي في هذا الجانب[45].

ويشير تقرير المجموعة الدولية للأزمات إن الضغوط الدولية الهادفة لإنهاء نظام الأسد ليست مجرد مسألة مخاوف إنسانية جراء ارتفاع عدد القتلى فالإطاحة بهذا النظام يمثل لدى الولايات المتحدة وإسرائيل خطوة حاسمة نحو شل حركة حزب الله وإيران مما يؤدي الى التمكّن من رسم الخريطة الجيو سياسية بشكل جديد في منطقة الشرق الأوسط[46].

وتمارس تركيا بِعدها أحد أعضاء حلف الناتو دوراً مهماً في مبادرات التعاون والسلام في المنطقة وهي تعد جزء مهم من حسابات مخططي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي حيث كانت المساعي التي تطلعت إليها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" إلى توسيع أطراف التفاوض والسلام في الشرق الأوسط من خلال سوريا وكان لتركيا دوراً مهماً في رعاية مفاوضات بين إسرائيل وسوريا عام 2008م[47]. وهو ما يبين المقاربات الفكرية التي عززتها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية حيث التفكير بصياغات جديدة تتناسب مع حجم التغيير والأدوار التي يؤديها كل طرف في المعادلة الإستراتيجية.

إلى جانب ذلك يتضح مستوى التوافق بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من خلال مبادرات الحوار الثنائية التي تم التوقيع عليها منذ 2008 بالعاصمة السعودية والتي تسعى إلبلورة صيغ جديدة للتعاون بين أنقرة وعواصم دول مجلس التعاون الخليجي والتفاوض بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرة

بينهما وهو ما يمثل مبدأ الانتقال باتجاه الشراكة والاعتمادية المتبادلة والتي تعزز من مستوى النفوذ بسبب الجاذبية الاقتصادية التي تمتلكها تركيا[48].

علاوةً على ذلك يمكن ملاحظة الدور التركي في التطورات الجديدة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، حيث التعامل مع التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" الذي يبدو مرتبطاً بسياسة تركيا المائلة نحو الاستقلالية بشأن سوريا وبالمنحى الذي يدعم طموحاتها الاقليمية، فقرب المعارضة في سوريا من حزب العدالة والتنمية فضلاً عن العقائدية المذهبية التي ترسم تعارضها مع النظام والرغبة في قيام نظام يدعم توجهاتها يجعلها في موقف سلبي من أي تحرك قد يدعم استمرار الأسد بالسلطة[49]. ومع ذلك التوجه فإن طبيعة الغموض في الأداء الاستراتيجي يبدو واضحاً في هذا الجانب حيث يمكن مقارنة هذه السياسة بالتوجه الجديد لتركيا حيال العراقوالتحسن الذي شهدته علاقة تركيا بالعراق بعد تولي السيد حيدر العبادي وزيارته الى تركيا والاتفاق على تفعيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الثنائية الذي من شأنه أن ينقل العلاقات بين الطرفين الى واقع مختلف كونه يتضمن (48) اتفاقية تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية فضلاً عن كونه يساهم في مساعدة تركيا للعراق بشأن تسلل الجماعات المسلحة[50].

أما بالنسبة الى سياسة تركيا حيال أوراسيا فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي والسياسيين الأتراك يعتقدون انهم يقفون على رأس قرن تركي جديد، إذ صرح رئيس تركيا " سليمان ديميريل" من أن تركيا ستتزعم عالماً تركياً جديداً يمتد من البحر الادرياتيكي الى جدار الصين العظيم، وهذا ما يفسر الاجتماعات التركية على مستوى القمة التي بدأت تتبناها تركيا، فضلاً عن إنشاء بنك دولي للتنمية مما يعطي ذلك حافزاً على الشراكة والنفوذ في هذه المنطقة [51].

إن هذه المقاربات السياسية تمثل مقدمات منهجية يسعى من خلالها صانع القرار التركي الى صياغة دوره الاقليمي عبر توسيع نفوذه في دوائر جغرافية مختلفة مستنداً في سياسته الى نماذج تأريخية وحضارية قائمة على أساس الجذب والاعتماد على الذات، فضلاً عن توظيف المتغيرات المحيطة به اقليمياً ودولياً. ساهمت بشكل كبير في زيادة فاعلية الدور التركي تجاه حدود مجاله الحيوي الذي كان منشغلاً بقبوله في الإتحاد الأوروبي، خصوصاً تجاه الشرق الأوسط، الذي تحول إلى لاعباً أساسياً في توازنات القوى الإقليمية.

الخاتمة

لم يكن من السهل أن يتعامل صانع القرار أو المخطط الاستراتيجي التركي مع مورثات ثقافية أو تاريخية قبل بداية القرن الحادي والعشرين بسبب ضعف مقدرة القادة وصناع القرار على التوظيف الإستراتيجي للمتغيرات التي كانت تسود الوضع التركي، علاوةً على ماساد التفاعلات الدولية من خيارات معقدة بسبب إنعكاسات الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، علاوةً على أن المبادئ التي تبنتها الجمهورية التركية وكما تعرف بالمبادئ الكمالية أثر كبير على أي محاولة أو توظيف لمجال النفوذ التركي، إذ تعرضت المحاولات المتعددة التي تبناها بعض القادة الأتراك في مجال الانتقال والتغيير قد فشلت بسبب طبيعة الحماية التي تمارسها المؤسسة العسكرية للنظام السياسي.

ورغم طبيعة هذه التعقيدات الا إن نظرية العمق الاستراتيجي التي طرحها "أحمد داود أوغلو" كان لها تأثير مغاير، بسبب طبيعة المنهجية التي تعامل معها، فضلاً عن الاجراءات السياسية والدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية لتأمين تنفيذ برنامجه السياسي بعيداً عن تأثير المؤسسة العسكرية، مما جعل

العمق الاستراتيجي إستراتيجية جديدة للمجال الحيوي التركي بعد عام 2002م، حيث يمكن ملاحظة الحيز المكاني الذي تبناه أوغلو الى جانب استراتيجيات الانتقال الى تطبيقه من خلال صياغة الآليات التي يمكن أن تعتمدها تركيا في هذا المجال.

إن تبني العمق الاستراتيجي كنظرية وإستراتيجية للأداء السياسي الخارجي التركي يعبر عن حالة الانتقال في الرؤى والأهداف الاستراتيجية التركية حيال المناطق التي استهدفتها النظرية والتي لم تكن بمعزل عن الأطر السياسية التي تبنتها تركيا في مرحلة العثمانية، حيث تشكل هذه النظرية عملية إستحضار فكري للموروث الثقافي والتاريخي الذي ساد الجمهورية التركية خلال الحقبة العثمانية عبر تبني نماذج جديدة تستند على الجاذبية والإعتماد على الذات، والتي أصبح لها أثراً واضحاً في فاعلية الأداء السياسي الخارجي التركي منذ عام 2002م، الأمر الذي ترك تأثيراً كبيراً على فاعلية الأداء الإستراتيجي التركي في العصر الراهن. خصوصاً بعد توظيف المعطيات الجديدة تجاه حدود التفكير الإستراتيجي التركي الجديد، لاسيما وأنها أصبحت من الأطراف الأساسية في صياغة التفاعلات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

The Strategic depth Represent a trend theory to understand the Turkish strategic performance after 2002, as it was to the arguments of Ahmed Dave to gloriole in the adoption of the vital area as a given the idea to think and to move to ward political effectiveness in the regional and international environment. This principle has been associated with the ability of theory to deal with the part historical and Civilization in building strategy Turkey, especially at this Period

[•]كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

[1]صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،2001، ص 179.

[2]عبد العباس فضيح ، البيئة والجغرافية السياسية،دار الصفاء للنشر، عمان، 2003 ، ص 148

[3]عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية،دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، 2005 ص 48

[4] المصدر السابق ، ص 60

[5] سرمد زكي الجادر و سهاد اسماعيل، المجال الحيوي والتوظيف الاستراتيجي (رؤية معاصرة)، مجلة قضايا سياسية، العددان (37– 38)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014م، ص 425

[6] نقلاً عن:أحمد نوري النعيمي،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً) ،دار زهران للنشر ، عمان، 2011م، ص 335.

[7] عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 278، 2002م ص 26

[8] علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012 ، ص 41

[9]Neil Quiliam, Syria and the new world older,Garnet publishing limited , Lebanon, 1999,p.11

[10]حسن الحاج علي، حرب أفغانستان والتحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 76، 2002ص 22

[11].أحمد داود أوغلو،العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)،ترجمة،محمد جابر وطارق عبد الجليل ،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت ،2010م، ص 77.

[12](ستيفن كينزر، العودة الى الصفر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012م، ص 253

[13](عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية والتغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ،2012 م، ص 56).

[14](جيم زانوتي، التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة، أوراق باحث، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013 ،ص 24

[15](ياسر عبد الحسين،السياسة الخارجية التركية في عهد أحمد داود أوغلو، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2013م، ص 26.

[16](هاني ادريس، تركيا: أنشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الثالث، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص 55

[17](موريال ميراك وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014م، ص 121.

[18](هاني ادريس، مصدر سبق ذكره، ص 57

[19](سعد عبد العزيز، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية،مجلة دراسات اقليمية ، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد ، 12، 2008م، ص 11

[20](علي فارس حميد، التعديلات الدستورية والأداء الاستراتيجي التركي، نشرة أوراق سياسية، كلية القانون، جامعة ميسان، 2011م، ص 3.

[21](ديك تشيني مع ليز تشيني، في زماني: مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت ،2012م.، ص 426.

[22] (محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (179)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010 م، ص 148

[23] سونر چاغاپتاي، عالم تركيا بعد الاتحاد الأوروبي، مهعد واشنطن ، 2012م، عبر الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-post-eu-world

[24](نقلاً عن: ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص 37

[25](أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[26](عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره، ص 147.

[27](محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي ،أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2012، ص ص 21–22

[28]((محمد بن صنتيان، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد 395، كانون الثاني ،2012 م ، ص 148

[29]((أحمد داود أوغلو،مصدر سبق ذكره، ص 145.

[30]((المصدر السابق، ص 148.

[31]((العثمانية الجديدة : الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012م، ص 5

[32]((أ حمد داودأوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 155– 157.

[33]((المصدر السابق، ص 155

[34]((نقلاً عن: لقمان عمر محمود، تركيا والثورات العربية، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد، 33، 2014م، ص 8

[35] () هانتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة، فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص 177 .

[36]() حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 321

[37]((جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009،، ص 100.

[38]((عقيل سعيد محفوض، مصدر سبق ذكره، ص ص 77– 78

[39]()جيم زانوتي، مصدر سبق ذكره، ص 26

[40])) .جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص 187

[41]()محمد نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص 29

[42]()محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1998م، ص 209 .

[43]() محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد 130، 2011م، ص 66

[44]()موريال ميراك،مصدر سبق ذكره، ص 215.

[45]() علي فارس حميد، أثر المتغير السوري على فاعلية الدور الاقليمي العراقي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العدد الثالث، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، بغداد،2012م، ص 55 .

[46](). مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة التأمل في تبعات الديناميكيات السورية، تقرير رقم 31، تشرين الثاني، 2011م ، من خلال الرابط الالكتروني:

http://www.crisisgroup.org.

[47]((ستيفن اي كوك و شبلي تلحمي، التصدي لحل النزاع العربي – الاسرائيلي،في استعادة التوازن(استراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة، سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت،2009م، ص 303

[48]() سعد حقي توفيق ،السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2008 ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العددان (38 / 39) ، 2009 م ،ص 17

[49]((Jonathan schanzer & Merve tahiroglu, bordering on terrorism :Turkey's syria policy and the: rise of the islamic state, fdd press,washington, 2014, p. 7

[50]() يدعم هذا الرأي العديد من المختصين في العلاقات الدولية وأعضاء من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي. أنظر تقرير إذاعة العراق الحر على الرابط :

http://www.iraqhurr.org/content/article/26769544.html

[51]() جراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص ص 184 – 185